



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# النتائج النهائية للانتخابات العراقية: سيناريوهات تشكيل التحالفات

د. عبدالعزيز عليوي العيساوي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## النتائج النهائية للانتخابات العراقية: سيناريوهات تشكيل التحالفات

د. عبدالعزيز عليوي العيساوي \*

مقدّمة:

جاء إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج النهائية للانتخابات في الثلاثين من تشرين الثاني 2021 ليؤكّد حسم جدل الانتخابات ونواتجها الذي استمرّ خمسين يوماً رافقه رفض للنتائج، واعتراضات على العملية الانتخابية برمّتها، إعلان النتائج بعد حسم الطعون جميعها من قبل الهيئة القضائية للانتخابات مهّد الطريق أمام الخطوة الدستورية الأخيرة؛ لاكتمال حلقات العملية الانتخابية والمتمثلة بمصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج التي ستمنح بدورها مجلس النواب المنتخب حق عقد جلسته الأولى؛ لانتخاب رئيسه، ثمّ رئيس الجمهورية، لتبدأ بعد ذلك حوارات تشكيل التحالفات السياسية وإجراءات تكليف مرشّح الكتلة البرلمانية الأكبر بتشكيل الحكومة الجديدة التي يترقّب الجميع شكلها في ظل محاولات أطراف فائزة المضي نحو حكومة الأغلبية؛ للتخلّص من القيود التي سبق أن فرضتها الحكومات التوافقية - وفق رأيهم-، في حين يرى آخرون أنّ التوافق هو الحل الأنسب للخروج من الأزمة السياسية الخانقة التي تفجّرت بعد إعلان النتائج الأولية للانتخابات التي جرت في العاشر من تشرين الأول 2021.

أولاً: نظرة على نتائج الانتخابات

لم تتغير النتائج النهائية للانتخابات كثيراً عن النتائج الأولية التي أُعلِنَتْ في اليوم الثاني للانتخابات، كما أنّ التغييرات الطفيفة في النتائج لم تتسبّب في حدوث تبادل للمواقع في ترتيب القوى الفائزة، إذ بقيت الكتلة الصدرية متصدّرة للنتائج بـ 73 مقعداً، يليها تحالف تقدّم بـ 37 مقعداً، ثم ائتلاف دولة القانون بـ 33 مقعداً، وجاء الحزب الديمقراطي الكردستاني رابعاً بـ 31 مقعداً.

\* أكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية.

عدد المقاعد	اسم التحالف
73	الكتلة الصدرية
37	تحالف تقدّم
33	ائتلاف دولة القانون
31	الحزب الديمقراطي الكردستاني
17	تحالف الفتح
17	تحالف كردستان
14	تحالف عزم

### ثانياً: أبرز مؤشرات الانتخابات

جاءت انتخابات 2021 مفاجئة لبعضهم، وتسببت بالصدمة لآخرين، في حين عدّها فريق آخر نتائج طبيعي لعملية انتخابية جرت وفقاً للسياقات الديمقراطية، وفي ظل اختلاف وجهات النظر في تقييمها فإنّ أبرز مؤشرات الانتخابات الآتي:

1. حصول الكتلة الصدرية على مقاعد تفوق أقرب منافسيها وهو تحالف تقدّم بمقدار الضعف، ويعود ذلك لطبيعة قانون الانتخابات وقدرة التيار الصدري على التكيّف معها.
2. مجيء تحالف تقدّم في المرتبة الثانية على الرغم من أنّه حزب جديد لم يسبق له المشاركة بعنوانه الحالي (تقدّم) في أي انتخابات سابقة.
3. قدرة ائتلاف دولة القانون على تحقيق تقدّم في عدد مقاعده التي ارتفعت إلى 33 بعد أن كانت 25 مقعداً فقط في انتخابات 2018.
4. استمرار الحزب الديمقراطي الكردستاني بموقعه في صدارة القوى الكردية بعد حصوله على 31 مقعداً.
5. تراجع كبير في عدد مقاعد تحالف الفتح، وائتلاف النصر، وتيار الحكمة، مقارنةً مع ما حصلت عليه هذه التحالفات في انتخابات 2018.

6. انضواء عددٍ من القوى المعارضة على نتائج الانتخابات ضمن الإطار التنسيقّي الذي قدّم طوعاً على نتائج الانتخابات.

### ثالثاً: من التحالفات الانتخابية إلى السياسية

يُعدُّ إعلان النتائج النهائية للانتخابات بمثابة جرس البداية للانتقال من مرحلة التحالفات الانتخابية التي سبقت الانتخابات وتشكّلت للحصول على أكبر عددٍ من المقاعد، إلى التحالفات السياسية التي غالباً ما تنبثق بعد الانتخابات لحوض غمار حوارات تشكيل الحكومة، وقد تتعامل بعض القوى السياسية بحذرٍ مع النقاشات السياسية خلال الأيام التي تفصل بين إعلان النتائج النهائية والمصادقة على النتائج في المحكمة الاتحادية، لكن هذا الحذر سيزول بعد المصادقة، وستتضح بعد ذلك ملامح التحالف السياسي الأكبر الذي سينال حظ تشكيل الكتلة البرلمانية الأكثر عددٍ في الجلسة الأولى للبرلمان، كما هو الحال بعد كل انتخابات فإنّ الأنظار ستوجه نحو الساحة السياسية الشيعية لتحديد هوية التحالف السياسي الأهم؛ لأنّ العرف السياسي المعمول به منذ أول انتخابات جرت عام 2005 منح القوى المنبثقة من هذه الساحة حق ترشيح رئيس الوزراء.

### رابعاً: «سيناريوهات» تشكيل التحالفات

حتمت التعددية الحزبية المعمول بها في العراق منذ الانتخابات الأولى التي جرت في 2005 وجود تحالفات سياسية تضم عدة أحزاب للتفاهم على توزيع الرئاسات الثلاث بين القوى الفائزة، إذ لم يسبق لأيّ حزبٍ أو تحالفٍ الانتخابي تشكيل الحكومة بمفرده، ولأنّ تمرير رئيس الوزراء يتطلّب أغلبية أكثر من نصف عدد أعضاء البرلمان، وقبل ذلك لا بدّ من وجود أغلبية الثلثين لاختيار رئيس الجمهورية، فإنّ ذلك يتطلّب وجود تفاهات سياسية؛ لأنّ أيّاً من الفائزين لم يتمكّن من تحقيق أغلبية مريحة تتيح له تشكيل الحكومة منفرداً، ما يفتح الباب أمام أكثر من احتمال.

#### 1- تحالف الفائزين

تمتلك ثلاث قوى سياسية فائزة هي الكتلة الصدرية وتحالف تقدّم والحزب الديمقراطي الكردستانيّ أكثر من 140 مقعداً، وهي تحتاج إلى 25 فقط لتمكّن من تحقيق الأغلبية البرلمانية، ما قد يدفع هذه الأطراف للتفكير بتشكيل تحالف يمتلك فرصة في حال تم فعلاً التوجّه نحو تشكيل حكومة ائتلافية تضم أحزاباً معدودة.

## 2- تحوّل الإطار التنسيقيّ إلى تحالف

يضمُّ الإطار التنسيقيّ قوى معترضة على نتائج الانتخابات يتراوح عدد مقاعدها بين 70 و 90 وفقاً لتصريحات مختلفة لأعضاء من قوى الإطار، وتؤكد أطراف في الإطار أنّ وجودها فيه تنسيقي لم يرتق إلى مستوى تحالف، إلا أنّ المؤشّرات وخصوصاً بعد رفض الإطار التنسيقيّ للنتائج النهائية للانتخابات تلمح إلى احتمال تحوّلها إلى تحالف سياسي يمكن أن ينافس على الكتلة الأكبر، إلا أنّ ذلك يبقى مرهوناً بقبول قوى الإطار لنتائج الانتخابات.

## 3- تحالف توافقي محدود

قد تلجأ القوى السياسية إلى تشكيل تحالف توافقي محدود، في حال وصلت الحوارات السياسية إلى طريق مسدود، ومعنى ذلك أن تتفاهم قوى فائزة مع أخرى معترضة على تحقيق الأغلبية المطلوبة لتمرير الحكومة، وقد يكون هذا التفاهم محدوداً، أي: إنّ لا يضمُّ المعارضين على النتائج جميعهم.

### خلاصة:

أخيراً، يمكن القول إنّ «السيناريو» الثالث المتمثّل بالذهاب إلى تشكيل تحالف توافقي محدود هو الأرجح؛ لوجود استحقاقات دستورية مهمة تتطلب أغلبية برلمانية مثل اختيار رئيس الجمهورية الذي يتطلّب أغلبية الثلثين، أي: 220 صوت، وتمرير الحكومة الذي يحتم وجود ما لا يقل على 165 صوت.